١٩٥٦/٩/٣

رأى البنك الأهلى

التأميم كان واجبا تقتضيه السيادة

الشركة المنحلة أهملت كثيرا من التزاماتها

قال البنك الأهلي المصري في نشرته الاقتصادية التي صدرت أمس إنه مع أن إعلان قرار تأميم شركة قناة السويس جاء عقب سحب الحكومتين الأمريكية والبريطانية عرضهما السابق بالمساهمة في تمويل مشروع السد العالي وتجنيهما بغير وجه حق على الحالة الاقتصادية في مصر، إلا أنه لم يكن مجرد رد على موقف هاتين الحكومتين، وإنما كان واجبا تقتضيه السيادة القومية من جهة والمحافظة على مصالح البلاد الاقتصادية من جهة أخرى. ولم يكن الأمر يعدو مجرد اختيار الوقت المناسب لهذه الخطوة كما أعلن وزير التجارة في اليوم التالي لقرار التأميم.

فالشركة برغم الأرباح الباهظة التي تجنيها من استغلال القناة لم تف تماما بما تعهدت به لمصر من التزامات منذ تأسيسها، فهي لم تنشئ في بحيرة التمساح ميناء داخليا يصلح لاستقبال أكبر السفن حمولة كما يقضي بذلك التزامها وهو ما كان يستتبع تلقائيا أن تقوم الشركة باستكمال أعماق القناة نفسها من بورسعيد إلى السويس بحيث تكون دائما صالحة لمرور أكبر السفن، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن. كذلك أهملت الشركة إنشاء ميناء بورسعيد وقد كانت قائمة على إدارته، لمسايرة احتياجات التجارة المتزايدة وما زالت إجراءات الشحن والتفريغ هناك تتم في عرض البحر.

وكان عجيبا أن تثور ثائرة بعض الدول الأجنبية لهذا القرار الذي لم يخرج عن نطاق ممارسة الدولة لحقوقها في السيادة داخل أراضيها. فالشركة مصرية الجنسية وتخضع لسلطان القوانين المصرية والمحاكم المصرية بحكم عقد تأسيسها، بل أن تلك الدول اعترفت أخيرا بمشروعية القرار فلا تجد ما تبرر به سخطها سوى الادعاء بأن التأميم يهدد حرية الملاحة، متجاهلة أن مصر هي التي كفلت حرية الملاحة في القناة منذ افتتاحها، كما أكد ذلك الرئيس في خطابه تعليقا على ما أرادته تلك الدول من ضجة إلا أن مصر ستظل تحافظ على تلك الحرية وستكفل حسن سير العمل بالمرفق.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية